الأمم المتحدة
S/2011/642
مجلس الأمن
Distr.: General
17 October 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

أتشرف، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، ووفقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٠ (٢٠١١)، بأن أحيل طيه تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق بها، وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا لويزا ريبيرو **فيوتي**
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار
١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

201011 201011 11-50793 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار أن يقدم طيه تقرير منتصف المدة المقدم من الفريق، والمعد وفقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٠ (٢٠١١).

(توقيع) إلهان **بركول**،
(توقيع) أمايرا **بيرمودس- لوغو**
(توقيع) خويل **سالك**
(توقيع) مانويل **فاسكويس- بوادارد**

تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المقدم عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٠ (٢٠١١)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – منهجية التحقيقات ٦

ثالثا – التعاون مع الجهات المعنية ٧

ألف – التعاون مع حكومة كوت ديفوار ٧

باء – التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٧

رابعا – الأسلحة ٧

خامسا – المالية ٨

ألف – تمويل شراء الأسلحة ٩

١ – معاملات تمويل الأنشطة العسكرية وشراء الأسلحة ٩

٢ – التدابير الاقتصادية ومدى الامتثال لنظام الجزاءات ١٠

باء – التحديات المالية المتصلة بنظام الجزاءات ١٥

سادسا – الماس ١٥

ألف – تعدين الماس شمالي كوت ديفوار ١٧

باء – وزارة المناجم والطاقة ١٩

جيم – نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ ١٩

دال – الإيرادات المحققة من الماس ٢١

سابعا – الجمارك والنقل ٢٢

ألف – حالة الجمارك ٢٣

باء – حالة النقل ٢٥

الصفحة

جيم – قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الرصد ٢٦

دال – وسطاء المرور العابر ٢٧

هاء – اقتناء المركبات المخصصة للاستعمال العسكري ٢٨

واو – طلبات الإعفاء من الحظر المفروض على الأسلحة ٢٨

ثامنا – الجزاءات المفروضة على الأفراد ٢٨

ألف – تشارلز بليه غوديه ٢٩

باء – إيوجين نغوران كواديو دجوييه ٢٩

جيم – السيد مارتين كواكو فوفييه ٢٩

دال – لوران باغبو ٢٩

هاء – سيمون باغبو ٣٠

واو – ديزيريه تاغرو ٣٠

زاي – باسكال أفي نغويسان ٣٠

حاء – ألسيديه دجيدجيه ٣٠

تاسعا – التوصيات ٣٠

ألف – المالية ٣٠

باء – الماس ٣٠

جيم – الجمارك والنقل ٣٠

دال – الجزاءات المفروضة على الأفراد ٣٢

المرفقات

الأول – الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء والمشاورات التي أجراها في إطار ولايته ٣٣

الثاني – الصور الأرضية والجوية لحقول الماس الرئيسية في منطقة سغويلا ٣٥

أولا – مقدمة

١ – أعلن الأمين العام، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/419)، قراره تعيين أربعة أعضاء في فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وهم: إلهان بركول (تركيا، خبير في الجمارك)، أمايرا بيرمودس – لوغو (الولايات المتحدة الأمريكية – خبيرة في الماس)، خويل سالك (كولومبيا، خبير مالي)؛ مانويل فاسكويس – بوادارد (إسبانيا، خبير إقليمي). ويتولى مانويل برسان، موظف الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، معاونة الفريق.

٢ – وبدأ فريق الخبراء أعماله في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمنت الأنشطة التي قام بها عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والسلطات الحكومية في كوت ديفوار بهدف الحصول على معلومات فيما يتصل بالتحقيقات التي يجريها الفريق. وقد زار أعضاء الفريق بلجيكا وفرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إضافة إلى القيام بزيارات ميدانية في أنحاء كوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعتزم الفريق، في الجزء الثاني من ولايته، تكثيف تحقيقاته في الميدان داخل كوت ديفوار وفي المنطقة، إضافة إلى زيارة عدد من الدول الأعضاء بحثا عن المعلومات المتصلة بالتحقيقات.

٣ – وبدأ الفريق تحقيقاته بعد الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١ في كوت ديفوار، حيث أولى اهتماما خاصا بإجراء الاتصالات وتحسين التعاون مع أعضاء الإدارة الإيفوارية الجديدة.

٤ – ويساور الفريق قلق بالغ إزاء ما أسفرت عنه الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١ في كوت ديفوار من تداول لكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة في أرجاء البلد لم يُعرف مصيرها حتى الآن. إن هذه الحالة تنطوي على عواقب خطيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث جرى ضبط العديد من مخابئ الأسلحة في مناطق قريبة من الحدود مع ليبريا، في الوقت الذي ما زال ينشط فيه المرتزقة الليبريون في المناطق النائية من غربي كوت ديفوار. وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن قد عاد بعد اللاجئون الإيفواريون المقيمون في ليبريا البالغ عددهم ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ، مما يدل على أن الحالة الأمنية في كوت ديفوار، لا سيما في غرب البلد، ما زالت تشكل تحديا أمام السلطات الإيفوارية.

٥ – ويلاحظ الفريق أيضا أنه حتى بعد انتهاء الأزمة التي تلت الانتخابات في كوت ديفوار، ما زالت القوات الموالية للإدارة الإيفوارية السابقة تعمل بنشاط في الخارج، لا سيما في ليبريا وغانا.

٦ - ويفهم الفريق أن استقرار الحالة الأمنية والسياسية في كوت ديفوار نهائيا قد يرهن بإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في وقتها المحدد، على أن تكون انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة. إن تنظيم إجراء تلك الانتخابات في بلد يعاني من انقسامات سياسية حادة، وعدم كفاية البنية الأساسية اللازمة للانتخابات، وتزعزع الظروف الأمنية، ما زال يشكل تحديا صعبا.

٧ - وأكد العديد ممن تحاور الفريق معهم التزام إدارة الرئيس واتارا بالتخطيط لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والقطاعات الرئيسية في كوت ديفوار، من قبيل الجيش الوطني، والشرطة، والدرك، والجمارك، والنظام القضائي، وبدء توزيع الموظفين الحكوميين في أرجاء البلد.

٨ - ويرحب الفريق بتلك الخطوات الرامية إلى إعادة إرساء القانون والنظام، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، وإعمار البنية الاقتصادية في البلد، وإرساء سلطة الدولة في كوت ديفوار، ويشدد على أهمية سيطرة الإدارة الجديدة على كامل أراضي البلد سيطرة تامة وفعالة وأساسية. ويلاحظ الفريق أن انعدام سيطرة مسؤولي الدولة على الأراضي الإيفوارية وعدم توزيع أولئك المسؤولين بفعالية قد يشكلان انتهاكات لنظام الجزاءات الذي يفرضه مجلس الأمن عل البلد.

ثانيا - منهجية التحقيقات

٩ - سعى الفريق جاهدا في كل من تحقيقاته إلى الحصول على أدلة مستندية دامغة تأييدا لما يتوصل إليه من نتائج، بما يشمل الأدلة الفعلية المستقاة من العلامات المثبتة على الأسلحة والذخائر. وحال عدم توافر مثل تلك الأدلة، يستلزم الفريق وجود مصدرين مستقلين موثوق بهما دعما للنتائج.

١٠ - وقد أجرى الفريق، لدى تيسر الأمر، تحقيقات في كل مجال من مجالات ولايته بهدف تقييم مدى حدوث انتهاكات للجزاءات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

١١ - ويلاحظ الفريق أنه رغم أن مجلس الأمن قد مدد ولايته في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ عملا بالفقرة ١٣ من قرار المجلس ١٩٨٠ (٢٠١١)، عُين أربعة من خبرائه الخمسة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، بينما لم يعين بعد الخبير الخامس المتخصص في الأسلحة.

١٢ - وتشكل هذه الوثيقة تقرير منتصف المدة المقدم من الفريق عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٩٨٠ (٢٠١١). ورغبة في عدم المساس بعدد من التحقيقات الجارية، ارتأى الفريق عدم الإفصاح في هذا التقرير عن بعض التفاصيل المعينة عن عدد من الاستفسارات التي يجريها.

ثالثا – التعاون مع الجهات المعنية

١٣ – وفقا للقرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، واصل فريق الخبراء تعاونه مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن، وتبادل المعلومات مع خلية الحظر المتكامل التابعة للبعثة عن التدابير المتخذة لرصد نظام الجزاءات واحتمال وقوع انتهاكات لذلك النظام. ويتناول هذا الفرع المسائل المتصلة بتعاون الفريق مع الجهات المعنية في كوت ديفوار، ومنها حكومة كوت ديفوار، والبعثة.

ألف – التعاون مع حكومة كوت ديفوار

١٤ – في هذه المرحلة المبكرة من الولاية، استفاد فريق الخبراء من ما قدمته حكومة كوت ديفوار الجديدة من تعاون طيب ومساعدة حسنة. وعادة ما يُستجاب للفريق لدى طلبه عقد اجتماعات وتقاسم المعلومات، مما أفضى إلى فهم الحالة السياسية والأمنية على نحو أفضل بعد نشوب النزاع الأخير، وظهور احتمال حدوث إخلال بنظام الجزاءات. ويتطلع الفريق إلى استمرار التعاون مع السلطات الإيفوارية ومواصلة تحسينه.

باء – التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

١٥ – خلال الولاية الراهنة يود فريق الخبراء أن ينوه بالدعم المهم المقدم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتواصل البعثة تقديم أفرقة خبراء متتابعة تقدم دعما في المجال المكتبي والإداري ومجال النقل. ويعرب الفريق أيضا عن امتنانه إزاء الدعم المتواصل الذي تقدمة خلية الحظر المتكامل التابعة للبعثة، التي أثبتت أنها شريك فعال في جميع ميادين التحقيقات التي يجريها الفريق.

رابعا – الأسلحة

١٦ – خوَّل مجلس الأمن الفريق ولاية رصد مدى تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على كوت ديفوار، ولا سيما الحظر المفروض على الأسلحة. وحسب ما تقدم أعلاه، حتى كتابة التقرير، لم يكن خبير الأسلحة التابع للفريق قد عين بعد. وعليه، لم يتسن للفريق إجراء رصد ملائم للحظر المفروض على الأسلحة والمواد ذات الصلة، وعجز كذلك عن متابعة التحقيقات المعلقة من الولايات السابقة.

١٧ - وخلال الجزء الأول من الولاية، زار الفريق كوت ديفوار في مناسبتين. وعقب الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات، لم يُعرف بعد مصير آلاف الأسلحة، الأمر الذي يشكل تهديدا للاستقرار في البلد، لا سيما في الغرب وعلى طول الحدود مع ليبريا. وقد ضبطت القوات المحايدة والقوات الجمهورية التابعة لكوت ديفوار كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، من بينها أسلحة ثقيلة، في عدة مواقع تابعة للرئيس السابق وفي مناطق شتى من أبيدجان.

١٨ - وأبدى قطاع واسع ممن جرى التحاور معهم، ومنهم البعثة، وقوة ليكورن، والمسؤولون الإيفواريون، مشاعر القلق إلى الفريق إزاء عدم وجود خبير في الأسلحة، وقدموا معلومات فيما يتعلق باحتمال حدوث إخلال بنظام الجزاءات قبل وخلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات.

خامسا - المالية

١٩ - فور انتهاء الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات، ضبطت البعثة وقوة ليكورن والإدارة الراهنة عدة مخابئ جديدة للأسلحة في جميع أرجاء البلد، مما يشكل شاهدا قويا على أن حكومة الرئيس السابق لوران باغبو قد استثمرت أموالا طائلة من ميزانية الدولة في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة.

٢٠ - ومن الجدير بالذكر أن ولاية الفريق تتضمن فحص مصادر تمويل شراء الأسلحة، حسب المبين في الفقرة ٧ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، الذي يشير إلى التحقيق في ”مصادر التمويل، بما في ذلك المصادر المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار، لشراء أسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة“.

٢١ - وفي هذا الصدد، قامت أفرقة الخبراء السابقة فعلا بتوثيق الكيفية التي تتعرض بها بعض الوكالات والشركات الحكومية لخطر استعمالها كمصدر للأموال اللازمة لشراء الأسلحة (انظر الفقرة ١٢٩ من تقرير الفريق المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١١، S/2011/271).

٢٢ - ويعتبر الفريق أن ما أجراه من تقييمات سابقة كان دقيقا فيما يتعلق باستعمال الإيرادات المتأتية من الوكالات الحكومية في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة، انتهاكات لنظام الجزاءات. إن هذه التقييمات مؤيَّدة أيضا بالتحقيقات التي أجرتها وتجريها حكومة كوت ديفوار الراهنة، وبالعديد من المحاولات التي قامت بها الإدارة السابقة لإتلاف الأدلة على تلك المعاملات.

٢٣ - ويقدم هذا الفرع من التقرير موجزا عن الانتقال من الفوضى المالية التي ميزت الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات إلى بدء الأداء الاقتصادي. ويعتبر الفريق أن إعادة بناء نظام اقتصادي يتسم بقدر أكبر من الشفافية أمر مهم كثيرا يتيح للسلطات الإيفوارية الامتثال لنظام الجزاءات.

ألف - تمويل شراء الأسلحة

٢٤ - يلاحظ الفريق بقلق الكيفية التي دمرت بها حكومة الرئيس السابق لوران باغبو، في كل وكالة وزارية تقريبا، العديد من السجلات التي كان من شأنها مساعدة الفريق على تحديد طبيعة تحويل مسار الأموال العامة واستعمالها انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة، وذلك في محاولة متعمدة بشكل جلي من تلك الحكومة لتدمير جميع الأدلة على اختلاس الأموال.

٢٥ - وأُبلغ الفريق، خلال اجتماعات عقدها من المسؤولين الحكوميين العاملين في دائرة الإيرادات الداخلية وسلطة الجمارك، أن عددا كبيرا من ملفات ومعدات تلك المكاتب، بما يشمل حواسيب ومركبات رسمية، قد سرق خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١.

٢٦ - إن هذه الأحداث تجعل من الصعب تتبع سير المعاملات المالية التي قد تكون ذا صلة أو مرتبطة بشراء الأسلحة، وتدعم مشاعر القلق المعرب عنها في التقارير السابقة المقدمة من أفرقة الخبراء فيما يتعلق بتحويل مسار الأموال بهدف شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة انتهاكات لنظام الجزاءات. وقد تردد أن الكثير من المعاملات المشبوهة قد جرت من خلال اتفاقات شفهية بهدف تجنب احتمال تعقبها والتحقيق فيها المقاضاة عليها.

١ - معاملات تمويل الأنشطة العسكرية وشراء الأسلحة

٢٧ - من الجدير بالملاحظة أن أفرقة الخبراء السابقة قد أعربت بالفعل عن مشاعر القلق إزاء احتمال تحويل مسار الأموال من الوكالات الحكومية خلال إدارة الرئيس السابق باغبو، حيث سلطت الضوء على أن حوالي ٥٠ وكالة حكومية، تعمل في شتى القطاعات الاقتصادية، كانت تتحكم في إيرادات ضريبية شبه مالية لم يُحدد مصيرها في الميزانية الرسمية الحكومية. إن عدم إدراج أي شيء عن تلك الإيرادات في الميزانية جعلها عرضة لسوء استعمالها واختلاسها وتحويل مسارها، حيث يشكل العنصر الأخير مخاطرة شديدة باحتمال حدوث انتهاكات للجزاءات (انظر الفقرة ١٢٩ من الوثيقة S/2011/271).

٢٨ - ويجري الفريق أيضا حاليا تحقيقا في الوقائع التي تردد أنها حدثت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي نقلت خلالها إحدى الطائرات نحو ١٢٥ من الصناديق تحتوي على أموال بلغت عدة ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، من أبيدجان إلى غرب مدينة دالوا. وقيل إن تلك الأموال نُقلت إلى المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والفريق في انتظار تأكيد تلك المعلومات من ذلك المصرف. ولا يستبعد الفريق احتمال أن تكون تلك الأموال قد استعملت حقيقة في تمويل الأنشطة العسكرية وشراء الأسلحة والمواد ذات الصلة انتهاكا لنظام الجزاءات.

٢٩ - ويواصل الفريق تركيز الاهتمام على ذلك وعلى المعاملات المشابهة، وسوف يقدم تحليلا تاما في تقريره النهائي الذي سيقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٠ - وفي الوقت ذاته تحدوه آمال عريضة إزاء نتائج حملة مراجعة الحسابات التي بدأها في حزيران/يونيه ٢٠١١ الرئيس واتارا بشأن ٤٣ وكالة حكومية يُشتبه في أنها كانت معبرا لاختلاس الأموال التي استعمل جزء منها في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة.

٣١ - وفي هذا السياق، أبلغ وزير العدل في كوت ديفوار الفريق، خلال اجتماع عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن التقارير الأولية عن نتائج مراجعة حسابات ٢٠ وكالة من بين الوكالات الثلاث والأربعين قد أعدت بالفعل، وأن عملية التحقيق بكاملها سيجري الانتهاء منها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢ - التدابير الاقتصادية ومدى الامتثال لنظام الجزاءات

٣٢ - تأثر اقتصاد كوت ديفوار بشدة من جراء الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١ في البلد. ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يحدث نمو اقتصادي سلبي بحلول نهاية عام ٢٠١١ قدره -٦,٣ في المائة.

٣٣ - وقد نتجت تلك الحالة عن مزيج من العوامل، هي إغلاق المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وكذلك معظم المصارف الخاصة في كوت ديفوار، والجزاءات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١[(١)] على ١٢١ من الأفراد والكيانات، بما يشمل أهم الشركات المملوكة للدولة من قبيل الشركة الوطنية لعمليات النفط.

(١) http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2010:341:0045:0048:EN:PDF؛

http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2011:093:0010:0015:EN:PDF؛

http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2011:183:0027:0027:EN:PDF.

في كوت ديفوار، ولجنة إدارة البن والكاكاو، وإغلاق ميناء أبيدجان وميناء سان بيدرو (انظر الفقرات ١٣٩-١٤٤ و ١٤٧ و ١٤٨ من الوثيقة S/2011/272).

٣٤ - وفي محاولة لإعادة النظام الاقتصادي إلى العمل بفعالية، طبقت الإدارة الجديدة برئاسة الرئيس واتارا سلسلة من التدابير الاقتصادية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١١، من أبرزها سلسلة من عمليات مراجعة لحسابات ٤٣ وكالة حكومية، لها أهميتها القصوى في ضمان الامتثال للحظر. والفريق على اقتناع بأن ممارسات الحوكمة الرشيدة هي تدابير مفيدة في ردع محاولة تحويل مسار الأموال إلى شراء الأسلحة.

٣٥ - وسوف يواصل الفريق، خلال الفترة المتبقية من ولايته، متابعة مدى فعالية التدابير المطبقة والتحقق منها بهدف التأكد من الامتثال لنظام الجزاءات.

٣٦ - وتحقيقا لذلك الغرض، يشمل الفرع أدناه نتائج التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن الصناعات التقليدية التي تدر معظم الإيرادات للدولة، فيما يتعلق بمصادر التمويل، بما يشمل استغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار، مثل الكاكاو والنفط والمعادن والأخشاب، التي قد تُستعمل في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة.

(أ) الكاكاو

٣٧ - إن صناعة الكاكاو هي صناعة مهمة جدا لصحة اقتصاد البلد. ففي عام ٢٠١١، شكلت صادرات الكاكاو نسبة ١٥,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار. وخلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١، توقفت تماما صادرات الكاكاو بعد أن دعا الرئيس واتارا إلى فرض حظر على الصادرات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستُؤنفت الصادرات في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١، لدى حدوث استقرار في التراع.

٣٨ - ومن بين العواقب التي تعرض لها السوق الدولي جراء الحظر المؤقت على صادرات الكاكاو حدوث ارتفاع غير مسبوق في الأسعار حيث ارتفع إلى ٣ ٧٣٠,٢٥ دولار للطن في ٣ آذار/مارس ٢٠١١، وعلى النقيض من ذلك، أثر الحظر تأثيرا سلبيا في عمل ودخل آلاف الأسر وعدد كبير من العاملين في قطاع أعمال الكاكاو في البلد[٢].

(٢) منظمة الكاكاو الدولية، النشرة الفصلية عن إحصاءات الكاكاو، المجلد السابع والثلاثون، رقم ٣ (الكاكاو عام ٢٠١٠/٢٠١١)، الجدول ٧.

٣٩ - ومع ذلك، ذكرت منظمة الكاكاو الدولية أنه رغم الأزمة السياسية، وبسبب الظروف المناخية المثالية، من المتوقع أن يصل إنتاج الكاكاو الإيفواري إلى ١,٤٧ مليون طن عام ٢٠١١ (بقيمة حوالي ٣,٩ بليون دولار)، وهو يفوق إنتاج العام السابق الذي بلغ ١,٢٤٢ مليون طن[٣].

٤٠ - ويتطلع الفريق إلى الاجتماع مع وزارة الزراعة بهدف تحليل الإصلاحات التي أدخلتها الإدارة الجديدة على صناعة الكاكاو، بالنظر إلى أن مبالغ كبيرة من أموال الضرائب المسددة إلى لجنة إدارة البن والكاكاو في أثناء الحكومة السابقة، لم يُحدد مصيرها في ميزانية البلد، واستعملت في بعض المناسبات في شراء الأسلحة (انظر الفقرة ١٣٤ من الوثيقة S/2011/271، والفقرة ٢٢ من الوثيقة S/2006/204).

٤١ - وفي هذا الصدد، طلب الفريق، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ خلال اجتماع مع وزير العدل، معلومات عن التحقيقات التي خضع لها ٣٠ من كبار أعضاء لجنة إدارة البن والكاكاو الذين اعتقلوا عام ٢٠٠٩ (انظر الفقرتين ١٣٦ و ١٣٧ من الوثيقة S/2011/271).

٤٢ - وأبلغ الوزير الفريق أنه خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١ أُطلق سراح أولئك المعتقلين، وأشار إلى أنه سيزود الفريق بمعلومات عن نتائج تلك التحقيقات. وستبدأ من جديد المحاكمات في تلك القضايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٤٣ - لذا سيواصل الفريق إجراء تحقيقاته بشأن صناعة الكاكاو، وهو يرى أن من الضروري إجراء رصد دقيق لها بهدف الحيلولة دون استعمال الإيرادات الحكومية المستقاة من تلك السلعة في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة، انتهاكا لنظام الجزاءات.

(ب) النفط

٤٤ - مثلت صادرات النفط الخام عام ٢٠١٠ نسبة ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كوت ديفوار. وقد بينت أفرقة الخبراء السابقة كيف أن إيرادات النفط كانت تدار بطريقة مبهمة إلى حد أن مبلغ حوالي ٣٨٠ مليون دولار سنويا، وهو ما يعادل الميزانية العسكرية السنوية في كوت ديفوار، هو عرضة إلى حد كبير لسوء الاستغلال الذي يدخل فيه تحويل مسار إيرادات النفط نحو شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة انتهاكا للحظر (انظر الفقرات ١٤٤-١٥٤ من الوثيقة S/2011/271).

(٣) المرجع نفسه.

٤٥ - ويرحب الفريق بالجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار بهدف زيادة الشفافية في صناعة النفط، ويعرب عن تقديره إزاء التعاون الذي أبدته وزارة المناجم والطاقة بتزويد الفريق بتقرير مرحلي يبين الاستعراض الذي خضعت له صناعة النفط الخام على يد لجنة مخصوصة هي لجنة متابعة إيرادات النفط الخام. واللجنة مؤلفة من عدد من ممثلي شتى الوكالات الحكومية وهي وكالات الهيدروكربونات والضرائب والجمارك وشركة النفط الحكومية (بتروسي)، وشركة خاصة من شركات مراجعة الحسابات، وممثلين عن الشركات الخاصة المرتبطة بالنفط.

٤٦ - والتقرير المرحلي مؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ ويغطي عمليات استخراج النفط الخام في البلد في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، حسب المبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

حالة توزيع النفط الخام وتطويره حسب الكيان في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١١

اسم الكيان	صافي الكمية (برميل من النفط)	النسبة المئوية	القيمة بدولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية
شركات خاصة	١ ٧١٥ ٥٢٥	٥١,٦٠	١٩٥ ٦٩٣ ٠١٥	٥٢,٠٩
الشركة الوطنية لعمليات النفط في كوت ديفوار	٤٥ ٦٨٤	١,٣٧	٥ ١٩٣ ٣٨٢	١ ٣٨
الدولة	١ ٥٦٣ ٢٤٨	٤٧,٠٢	١٧٤ ٨١١ ٧٧٢	٤٦,٥٣
المجموع	**٣ ٣٢٤ ٤٥٧**	**١٠٠**	**٣٧٥ ٦٩٨ ١٦٩**	**١٠٠**

المصدر: كوت ديفوار، لجنة متابعة إيرادات النفط الخام (وزارة المناجم والطاقة)، ”تقرير عن إيرادات النفط الخام، النصف الثاني من عام ٢٠١١“، تموز/يوليه ٢٠١١.

٤٧ - واختُتم التقرير بتأكيد الطريقة التي التزمت بها الحكومة بجميع التزاماتها في هذا القطاع، بما يشمل تسجيل الإيرادات المحققة من النفط والغاز في ميزانية الدولة، وإعادة عائدات تلك الصناعة إلى خزانة الدولة، وتقديم تقارير شهرية إلى صندوق النقد الدولي تتضمن جداول تبين كمية النفط الخام المستخرج، وختاما إعداد تقارير تقدم كل ثلاثة أشهر.

٤٨ - ويسلّم الفريق بأن تلك هي المرة الأولى التي يتلقى فيها معلومات من السلطات الإيفوارية فيما يتعلق بقطاع النفط، ويشجع الحكومة على أن تواصل الالتزام بالحرص كثيرا، وتزويد الفريق بمعلومات مالية إضافية عن صناعة النفط، ومن ثم تجنب إمكانية استعمال إيرادات الدولة، لا سيما تلك المحققة من الموارد المعدنية الإيفوارية، بشكل يخالف نظام الجزاءات.

(ج) صناعة التعدين

٤٩ - يدرك الفريق أهمية مواصلة رصد جميع الموارد المعدنية في البلد التي قد تستعمل في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة انتهاكا لنظام الجزاءات، مع تقديم تقارير عنها.

٥٠ - ولم تتح للفريق سبب تأخر تعيين أعضائه، فرصة زيارة مواقع التعدين، وهي مناجم الذهب والمنغنيز، في جميع أرجاء البلد.

٥١ - بيد أن الفريق تسلم من وزارة المناجم والطاقة خريطة تبين مواقع جميع المناجم القائمة، ويتطلع، خلال الفترة المتبقية من ولايته، إلى أن ينظم زيارات تستهدف متابعة النتائج التي توصلت إليها الأفرقة السابقة فيما يتصل بصناعة التعدين (انظر الفقرات ١٧٥-١٨٢ من الوثيقة S/2011/271).

٥٢ - وسوف تتيح الزيارات الميدانية للفريق أيضا الحصول على الإحصاءات المستجدة، والتحقق مما إذا كانت الإيرادات المتأتية من استغلال تلك الموارد الطبيعية معرضة لخطر تحويل مسارها انتهاكا للحظر.

(د) الأخشاب

٥٣ - زودت وزارة المياه والغابات الفريق ببيانات عن إنتاج الغابات في البلد بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩. بيد أن الوزارة تتوقع أن يكون لديها بيانات أشمل وأكمل عن الكميات والضرائب ذات الصلة المستحقة عليها، وذلك بمجرد تيسر التحقق ميدانيا من جميع مناطق استغلال الغابات في المناطق الغربية والشمالية والوسطى.

٥٤ - وعلى غرار الموارد الطبيعية الأخرى، يعتزم الفريق مواصلة تحقيقاته بغية الحيلولة دون إمكانية تحويل مسار الإيرادات المحققة من صناعة الأخشاب نحو شراء الأسلحة.

باء – التحديات المالية المتصلة بنظام الجزاءات

٥٥ – رغم أن الحكومة زعمت في عدة مناسبات أنها أعادت توحيد مؤسساتها المالية بعد أن كانت مقسمة بين الشمال والجنوب، يلاحظ الفريق استمرار جباية الضرائب شمالي كوت ديفوار على يد مندوبين معينين من قادة المنطقة السابقين غير الخاضعين للحكومة المركزية، وليس على يد السلطات الإدارية المعينة حديثا. والتفسير الرسمي المقدم هو أن الإيرادات تستعمل في سداد مرتبات الوحدات العسكرية في الشمال.

٥٦ – ويرى الفريق أن من المهم الإسراع بخطى عملية إعادة توحيد النظام المالي (“unicité des caisses”) لسببين رئيسيين هما أولا، سيتيح ذلك للحكومة المركزية إعادة بناء الاقتصاد، وثانيا، سيكفل الالتزام بالحظر المفروض على الأسلحة من خلال الحيلولة دون تحويل مسار الأموال نحو شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة.

سادسا – الماس

٥٧ – ما زالت القيود المفروضة على كوت ديفوار بالقرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) تفشل في الحيلولة دون تصدير الماس الخام الإيفواري.

٥٨ – وما برح إنتاج حقول الماس شمالي كوت ديفوار مستمرا منذ فرض نظام الجزاءات. وتشهد سغويلا زيادة في عدد مناطق تعدين الماس منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها الفريق في شباط/فبراير ٢٠١١، مما ينم عن أن التجارة في الماس الخام من المحتمل أن تكون قد تواصلت في الأسواق الدولية خلال الأزمة العسكرية التي وقعت بعد الانتخابات في الفترة الأخيرة.

٥٩ – ويواصل المشترون على الصعيدين الإقليمي والدولي شراء الماس من مناجم سغويلا، وما زالت البلدان المجاورة تشكل نقاط عبور رئيسية في الاتجار بالماس الخام الإيفواري.

٦٠ – واستنادا إلى التقديرات التي أعدها الفريق عام ٢٠١٠، قد تتراوح الإيرادات المحققة من بيع الماس الخام بين ١٢ مليون و ٢٣ مليون دولار. ورغم أن الفريق ما برح عاجزا عن الحصول على معلومات واضحة عن استعمال إيرادات الماس في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة، فإنه لا يستبعد إمكانية قيام القوى الجديدة السابقة أو القوات الموالية للرئيس السابق لوران باغبو باستعمالها في شراء الأسلحة، إخلالا بالحظر.

٦١ – وقد أبلغت الحكومة الفريق بإلغاء بنية نظام الخزانة الذي كانت تعمل به القوى الجديدة السابقة، والذي يعرف باسم ”La Central“. ومن المحتمل أن يوفر إلغاء ذلك النظام نظرة متعمقة على كمية الإيرادات المحققة من مبيعات الماس وكيفية استعمال تلك الإيرادات،

بيد أن المعلومات التي يمكن استخلاصها من تلك السجلات ترهن بمدى نجاح نقل تلك الوثائق إلى الحكومة المركزية. وطلب الفريق الحصول على نسخة من تلك السجلات في رسالة وجهها إلى وزارة المالية، ولكن لم يصل رد حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٦٢ - ورغم أن الحكومة أعدت عام ٢٠٠٣ تدابير تشريعية تستهدف إضفاء الصبغة القانونية على الهياكل المؤسسية والتقنية التي يستلزمها نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ، فإنها عجزت عن تنفيذ تلك التدابير بسبب القلاقل المدنية واستيلاء القوى الجديدة على حقول الماس.

٦٣ - وأعربت وزارة المناجم والطاقة عن اهتمامها بإعادة إدماج كوت ديفوار في نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ، بيد أن عبارة ''إعادة الإدماج'' هي في حد ذاتها في حاجة إلى الفحص، حيث إن كوت ديفوار لن تصبح أبدا شريكا نشطا في عملية كيمبرلي بسبب الظروف السياسية التي يشهدها البلد في الوقت الراهن.

٦٤ - ومنذ انتهاء الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات كان هناك نوع من التشارك بين الحكومة والجهات المعنية بقطاع الماس الإيفواري. ففي يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، نظم فريق البحوث وأنشطة الدعوة لصالح صناعات استخراج المعادن، وهي منظمة غير حكومية تابعة لكوت ديفوار، بالتعاون مع مديرية المناجم في كوت ديفوار، حلقة عمل وطنية في أبيدجان بدعم من الهيئة الكندية للشراكة مع أفريقيا. واستهدفت حلقة العمل مناقشة مسائل تتعلق بتهريب الماس الخام الإيفواري وتنفيذ عملية كيمبرلي في كوت ديفوار ''الجديدة''. حضر حلقة العمل ممثلون عن صناعة التعدين، وخلية الحظر المتكامل التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية في كوت ديفوار، والمجتمع المدني، وخبراء استشاريون في قطاع الماس. واجتمع فريق الخبراء مع ممثلين عن فريق البحوث المذكور، وذلك في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١.

٦٥ - إضافة إلى فريق البحوث وأنشطة الدعوة لصالح صناعة استخراج المعادن، ما برحت مجموعة أصدقاء كوت ديفوار، وهي لجنة مخصوصة منبثقة عن الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، يعمل بنشاط على رصد الأحداث في قطاع الماس بكوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٩. والهدف الذي تسعى إليه مجموعة أصدقاء كوت ديفوار هو تحديد الاحتياجات الماسة فيما يتصل بامتثال عملية كيمبرلي، ليس فحسب في كوت ديفوار، ولكن أيضا في بلدان أخرى بالمنطقة. وكانت وزارة المناجم والطاقة قد تشاركت في الآونة الأخيرة مع فريق البحوث وأنشطة الدعوة لصالح صناعات استخراج المعادن من خلال مشاركتها في عدة عمليات تداول عبر الفيديو.

٦٦ - وفي سياق الحالة الأمنية الراهنة داخل كوت ديفوار، التي تشهد مزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وتكاثر الأسلحة التي خلفها كلا الجانبين وتناثرت في جميع أرجاء البلد دون معرفة مصيرها؛ وإمكانية قيام مصالحة بين مجموعات المعارضة، واحتمال تجدد الأعمال العدائية نتيجة قرب إجراء الانتخابات التشريعية، يرى فريق الخبراء أن الإيرادات المحققة من بيع الماس ما زالت معرضة لأن تُستعمل في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة إخلالا بنظام الجزاءات.

٦٧ - ويرى الفريق أنه لا غنى عن استعادة سيطرة الدولة وسيادة القانون في مناطق التعدين إذا أريد تجنب المخاطرة بوقوع المزيد من الانتهاكات لنظام الجزاءات، حيث إنهما منعدمان حاليا، إذ بوسع أي فرد لديه قوة شرائية التوجه إلى المناجم في الميدان واقتناء الماس.

ألف - تعدين الماس شمالي كوت ديفوار

٦٨ - لم يطرأ تغير ملموس على الحالة في حقول الماس بكوت ديفوار في أعقاب الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات. فما زال تعدين الماس شمالي كوت ديفوار يمضي بلا هوادة، ولا تخضع عمليات الماس للإشراف والرقابة. ويحدث ذلك رغم إعادة توزيع المسؤولين الحكوميين العاملين بوزارة المناجم والطاقة.

٦٩ - وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١، قام فريق الخبراء، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتحليق فوق منطقة سغويلا، وهي منطقة تعدين الماس الرئيسية في كوت ديفوار. وتركزت عملية الاستطلاع على أهداف حُددت خلال أعمال التفتيش الأرضية التي أجراها الفريق في شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠١١.

٧٠ - وأجرى الفريق أعمال تفتيش ميدانية في ثماني مناطق من مناطق تعدين الماس داخل سغويلا، بما في ذلك مستودعات الماس التالية: بساكا، بوبي ديكي، وامتداد لمنطقة بوب ديكي، دوالا، داباناني، جيبني، فورونا، ديارابانا، وأيضا منطقة كانت الإدارة الإيفوارية تقوم بتعدينها في أواخر الثمانينات.

٧١ - وجرت عدة محاولات لتقييم مستودعات أخرى هي وسوغولا، سيانا، وونغوى، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل نظرا إلى صعوبة دخول المنطقة في أثناء موسم هطول الأمطار.

٧٢ - وتحدث في جميع أرجاء سغويلا عمليات تعدين صغيرة، غير تلك المبينة في هذا الفرع، وذلك للتعيش منها، بيد أن الإنتاج المحقق من تلك المواقع من المحتمل التغاضي عنه.

٧٣ - ويتضمن الجدول أدناه إحداثيات المناطق التي زارها الفريق خلال الأسبوعين الأولين من آب/أغسطس ٢٠١١ على النظام العالمي لتحديد المواقع. ويبين المرفق الثاني الصور الأرضية والجوية المقابلة لتلك الإحداثيات (لم ترد صور جوية عن مستودعات سيانا أو وسوغولا أو وونغى).

٧٤ - ورغم أن الفريق قد لاحظ مجرد وجود عدد قليل من عمال المناجم يعملون بحقول الماس، فقد تبين له حدوث زيادة في عدد مناطق تعدين الماس العاملة. بيد أن الفريق لاحظ أن الزيادة في عدد مناطق التعدين النشطة لا يعني بالضرورة حدوث زيادة في ناتج الماس الخام.

الجدول ٢

مستودعات تعدين الماس داخل منطقة سغويلا

مستودعات الماس أو المناطق التي وُجدت بها مستودعات نتيجة أعمال التفتيش الأرضية	خطوط العرض	خطوط الطول
١ - زاندا رامكا	08°09.394'N	006°34.173'W
٢ - منطقة قرب بوبي ديكى (تعرف باسم بوبي ديكى الثانية)	08°09.165'N	006°34.544'W
٣ - منطقة غسل مهجورة (كانت تعمل بها شركة تطوير مناجم كوت ديفوار	08°08.307'N	006°34.879'W
٤ - دوالا	08°08.239'N	006°34.857'W
٥ - داباناي	08°08.409'N	006°35.064'W
٦ - جيبني	08°08.473'N	006°34.419'W
٧ - وونغوى (يعوق تجمع من الماء الراكد الوصول إلى المستودع؛ وقدمت إحداثيات منطقة مجاورة)	08°14.898'N	006°36.557'W
٨ - فورونا	08°07.798'N	006°37.068'W
٩ - وسوغولا (يعوق تجمع من الماء الراكد الوصول إلى المستودع؛ وقدمت إحداثيات منطقة مجاورة)	08°06.089'N	006°36.912'W
١٠ - ديارابانا ديكى	08°11.050'N	006°35.744'W
١١ - بوبي ديكى	08°10.539'N	006°34.020'W
١٢ - سيانا (يعوق تجمع من الماء الراكد الوصول إلى المستودع؛ وقدمت إحداثيات منطقة مجاورة)	08°03.832'N	006°33.310'W

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

باء – وزارة المناجم والطاقة

٧٥ – أبدت وزارة المناجم والطاقة التعاون مع الفريق ويسرت في حينه الوثائق ذات الصلة التي طُلبت بعيد الزيارات التي قام بها الفريق إلى الإدارات التابعة للوزارة في أبيدجان. بيد أن الفريق لم يستلم بعد نسخة من قانون التعدين الساري في البلد وما يتصل به من وثائق تشريعية لإجراء التحليل اللازم. ولم ترد الوزارة بعد على عدد من الأسئلة المحددة الأخرى التي أثارها الفريق في رسالتين سابقتين، وسيجري تحليل الردود وإدراجها في التقرير النهائي.

٧٦ – وعقد الفريق اجتماعات مع وزير المناجم والطاقة، ومدير المناجم، ومدير إدارة التعدين في أبيدجان في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وخلال تلك الاجتماعات أكدت الوزارة أنها بحاجة إلى الموارد التي تمكنها من أن تنفذ بفعالية جميع وظائفها، خاصة في الشمال. ولا يتسنى لمسؤولي الوزارة الذي أعيد توزيعهم إلى المنطقة الشمالية عقب الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١ أداء واجباتهم الأساسية، مثل الإشراف على الأنشطة في مناجم الماس، وذلك بسبب عدم وجود مركبات تمكنهم من تنفيذ أعمال التفتيش اللازمة. وعلم الفريق أيضا أنه رغم إعادة توزيع مسؤولي الجمارك إلى المنطقة الشمالية، فإنهم لم يُكلفوا بالإشراف على أنشطة تعدين الماس.

٧٧ – واستفسر الفريق أيضا عن مدى التقدم الذي أحرزته الحكومة في استيفاء متطلبات الرفع النهائي للحظر المفروض على صادرات الماس الخام الإيفواري. ويرد في الفرع جيم أدناه تفاصيل التدابير التي طبقتها الحكومة الجديدة.

٧٨ – ومنذ نهاية الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١، تلقت وزارة المناجم والطاقة ١٥ طلبا بالحصول على تراخيص لتعدين الماس، ورد منها ١٠ طلبات من مؤسسات تعاونية وخمس طلبات من أفراد.

جيم – نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ

٧٩ – بدأ نفاذ نظام عملية كيمبرلي لشهادات المنشأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ذات الوقت الذي كانت فيه حكومة كوت ديفوار السابقة بصدد توقيع اتفاق لياس ماركوسيس، الذي دعا إلى تحقيق المصالحة وتسوية المسائل المثارة منذ أمد بعيد بين الحكومة والجماعة المتمردة المسماة القوى الجديدة. وفي عام ٢٠٠٣، وقعت حقول ماس البلد، الكائنة شمالي كوت ديفوار، تحت سيطرة القوى الجديدة فعليا.

٨٠ - وحددت عملية كيمبرلي الأول من أيار/مايو ٢٠٠٣ كموعد نهائي يقوم فيه جميع البلدان المشاركة في نظام شهادات المنشأ بتنفيذ ذلك النظام. وسمح بعد ذلك التاريخ للبلدان المشاركة فحسب بالاتجار بالماس الخام مع بعضها بعضا. ومُنح المشاركون الجدد مهلة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لتنفيذ التشريعات الوطنية اللازمة. وأقرت كوت ديفوار تشريعا يتم بموجبه سن القوانين والأنظمة اللازمة التي من شأنها تنفيذ نظام شهادات المنشأ وإنفاذه في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٣-١٤٣.

٨١ - وقد أنشئت عملية كيمبرلي لإيجاد حل للمشكلة الدولية المتمثلة في استغلال الماس في تمويل النزاعات، وهي تستند ليس فحسب إلى نظم شهادات المنشأ على الصعيد الوطني، ولكن أيضا إلى معايير دنيا متفق عليها دوليا.

٨٢ - ويتعين على كل بلد يتطلع إلى المشاركة أن ينشئ نظاما يتضمن ضوابط داخلية تستهدف إنهاء استغلال الماس في تمويل النزاعات بدءا من مرحلة إنتاجه. ويستتبع ذلك تتبع مسار الماس بدءا من مصدره في حقول الماس وحتى نقطة تصديره. وبالنسبة لحالة كوت ديفوار، لم يتسن قط للحكومة السابقة تنفيذ تلك الأحكام حيث إن حقول الماس وقعت حال إقرار التشريع، حسب ما ذُكر أعلاه، تحت سيطرة القوى الجديدة فعليا.

٨٣ - ومن مقتضيات المشاركة في نظام شهادات المنشأ ضرورة أن يصدر كل بلد شهادة منشأ وفقا لعملية كيمبرلي، وأن تُلحق الشهادة بكل شحنة مصدرة من شحنات الماس الخام. وأبلغت وزارة المناجم والطاقة الفريق أنه معمول بتلك الشهادة في كوت ديفوار. وذكر مسؤولون في الوزارة، أن الشهادة أنشئت عام ٢٠٠٣ وأقرها المصرف المركزي البلجيكي.

٨٤ - وإضافة إلى تلك الشهادة، يتعين أن تستوفي كوت ديفوار سلسلة من معايير الامتثال الدنيا التي تشمل:

(أ) إنشاء نظام تطبق بموجبه ضوابط داخلية تستهدف إنهاء استغلال الماس في تمويل النزاعات عبر شحنات الماس الخام المستوردة إلى أراضيها والمصدرة منها؛

(ب) إنشاء هيئة أو هيئات تتولى الإشراف على التصدير والاستيراد؛

(ج) كفالة استيراد الماس الخام وتصديره في حاويات لا يمكن التلاعب فيها؛

(د) تعديل القوانين والأنظمة القائمة أو سن عدد جديد منها بهدف تنفيذ نظام شهادات المنشأ وإنفاذه، والعمل على فرض عقوبات رادعة على الانتهاكات ومتناسبة معها؛

(هـ) تجميع بيانات رسمية عن الإنتاج والاستيراد والتصدير والمحافظة عليها.

٨٥ - ومن بين البنود الخمسة المبينة أعلاه، قد يكون أعقدها هو البند (أ) المتعلق بإنشاء نظام تُطبق بموجبه ضوابط داخلية، والذي يتضمن سلسلة من التوصيات العامة والخاصة ترتهن بطبيعة قطاع الماس في كل بلد. وتتضمن تلك التوصيات فرض رقابة في البلد على حقول الماس، ومناطق تعدين الماس التي تعمل على نطاق ضيق، ومشتري وبائعي ومصدري الماس الخام المنتج في البلد، وعمليات التصدير والاستيراد، وشحنات الماس الموجهة إلى مناطق التجارة الحرة والقادمة منها.

٨٦ - وحسب ما ذكرته وزارة المناجم والطاقة، استوفت كوت ديفوار عددا من معايير الامتثال الدنيا. وأبلغت الوزارة الفريق أنها ستقدم المستندات الداعمة لذلك. بيد أن الفريق لم يتلق حتى الآن سوى نسخة من المرسوم رقم ٢٠٠٣-١٤٣، وفي انتظار تلقي المستندات ذات الصلة المتبقية.

٨٧ - والمشاركة في نظام شهادات المنشأ متاحة عالميا ودون تمييز أمام جميع الدول التي ترغب في تنفيذ المتطلبات ولديها القدرة على استيفائها. وينبغي لكل دولة تتطلع إلى المشاركة في نظام شهادات المنشأ أن تقوم بما يلي:

(أ) الإعلان عن رغبتها بإرسال إخطار إلى رئيس عملية كيمبرلي، عبر القنوات الدبلوماسية، يتضمن معلومات تبين السلطات أو الهيئات التي تضطلع في الدولة بالمسؤولية عن تنفيذ أحكام نظام شهادات المنشأ؛

(ب) تزويد رئيس العملية بالمعلومات عن القوانين والأنظمة والقواعد والإجراءات والممارسات ذات الصلة المعمول بها في الدولة.

٨٨ - ولم توجه كوت ديفوار بعد إخطارا إلى رئيس العملية، وهو جمهورية الكونغو الديمقراطية عن عام ٢٠١١، تعرب فيه عن رغبتها في أن تشارك في نظام شهادات المنشأ، وتزويد عملية كيمبرلي بالمعلومات الضرورية المبينة أعلاه في البندين (أ) و (ب).

دال - الإيرادات المحققة من الماس

٨٩ - حسب ما ذكرته أفرقة الخبراء في التقارير السابقة، قامت كوت ديفوار ببيع وتصدير الماس الخام. ومن المعروف أن الإيرادات المحققة من تلك المبيعات قد أسهمت سابقا في تعزيز الهياكل الإدارية الإقليمية التي أقامتها القوى الجديدة، بتمويل تلك الهياكل من خلال الضرائب والتجارة والنقل، بما يشمل فرض الضرائب على الماس المنتج عبر نظام La Central.

٩٠ - وقبيل الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١، أشارت التقارير الواردة من شتى المصادر إلى أن مبيعات الماس لم تتم جميعها في إطار نظام La Central، وأن الإيرادات المحققة من بيع الماس قد استفادت منها أطراف ثالثة غير العناصر التابعة للقوى الجديدة السابقة، وما زالت تلك الأطراف تستفيد منها.

٩١ - ولم يتسن للفريق حتى الآن إقامة صلة مباشرة بين احتمال تحويل مسار الإيرادات المحققة من أنشطة تعدين الماس وقيام أي من طرفي النزاع بشراء الأسلحة. بيد أن التحقيقات الحالية التي يجريها الفريق تنم عن أن أبيدجان ربما كانت أيضا مركزا للاتجار في الماس المستغل في شراء الأسلحة خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات. ويعتزم الفريق إدراج نتائج تلك التحقيقات في تقريره النهائي.

٩٢ - وتثير تلك المعلومات عددا من الأسئلة حول نطاق التجارة في الماس الإيفواري، ليس فحسب خلال النزاع، ولكن أيضا قبله، حيث إن المعلومات تعني ضمنا وجود شبكة من نوع ما تجاوزت الخطوط السياسية والعسكرية وكانت تخدم على السواء المناطق الشمالية التي كانت خاضعة لسيطرة المتمردين، والتي يوجد بها جميع حقول الماس، وكذلك المنطقة الجنوبية التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة التي لم يكن متاحا أمامها إمكانية الوصول إلى تلك الحقول.

٩٣ - وإذا ما ثبت صدق تلك المعلومات ربما يكون الماس قد كان له دور أعظم مما كان يعتقد سابقا، وليس بوسع الفريق أن يستبعد إمكانية أن يكون الجانبان الضالعان في النزاع قد استعملا إيرادات الماس في اقتناء الأسلحة.

٩٤ - إن إلغاء نظام La Central قد يوفر فرصة تتيح إلقاء نظرة ثاقبة على الطريقة التي قد تكون الإيرادات المحققة من تعدين الماس قد حُول مسارها بهدف شراء الأسلحة. بيد أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تلك السجلات سوف ترهن بمدى نجاح نقل تلك الوثائق من يد محاسبي نظام La Central إلى السلطات الحكومية المركزية.

٩٥ - ويعتزم فريق الخبراء متابعة تلك المعلومات وإدراج ما يتوصل إليه من نتائج في تقريره النهائي الذي سيقدم في نيسان/أبريل ٢٠١١.

سابعا - الجمارك والنقل

٩٦ - أكدت سلطات الجمارك الجديدة لفريق الخبراء أنها سوف تبدي تعاونها التام. ومع ذلك، لم يتحقق بعد إعادة الحالة إلى سابق عهدها، وما زالت هناك صعوبة في فرض سيطرة سلطات الجمارك خارج أبيدجان.

٩٧ - وبدأت الإيرادات المحققة من الجمارك تعود تدريجيا إلى مستواها الطبيعي. وحسب ما ذكره المدير العام الجديد للجمارك، بلغت الإيرادات المحققة من الجمارك بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠١ ما قدره ٣٣١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٧٧٨ بليون فرنك بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٩٨ - وفي اجتماع عقده فريق الخبراء مع خلية الحظر المتكامل في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، سلّم المدير العام للجمارك في كوت ديفوار بأنه خلال الإدارة السابقة استُعملت آلية لتحويل مسار الأموال العامة واستغلالها في تمويل شراء الأسلحة والذخيرة وسداد أتعاب المرتزقة الأجانب وعناصر Jeunes Patriotes (الشباب الوطنيون). وكان الإجراء يتمثل في تحويل مسار جزء من إيرادات الجمارك المسددة إلى المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وإيداعه في حسابات وهمية لحساب أفراد معينين. ويعتزم الفريق إجراء مزيد من التحقيقات بصدد تلك الآلية.

٩٩ - وحتى تلك المرحلة من الولاية الراهنة، أجرى فريق الخبراء تحقيقات تتعلق بالجمارك والنقل في مناطق أبيدجان وشمال كوت ديفوار. واجتمع الفريق مع الجهات المعنية، والسلطات الحكومية، والمنظمات بهدف جمع المعلومات. وواصل الفريق أيضا التحقيق في Transit Interarmées، وهي الهيئة المختصة بالجمارك في وزارة الدفاع. وبالمثل، واصل الفريق إجراء تحقيقاته بصدد استيراد مركبات لاستعمالها في أغراض عسكرية.

ألف - حالة الجمارك

١٠٠ - منذ نهاية الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١، ما زالت الحالة في البلد غير مستقرة. ففي شمال البلد، تضطلع القوات الجمهورية لكوت ديفوار بالمسؤولية عن الحفاظ على الأمن بسبب غياب الشرطة وأفراد الدرك. ويفضي عدم استقرار الحالة إلى تأخر توزيع الموظفين الحكوميين.

١٠١ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لاحظ فريق الخبراء أن بعض العاملين في الجمارك قد وُزِّعوا على الحدود الشمالية، حيث يعملون مع عناصر القوات المسلحة السابقة التابعة للقوى الجديدة الذين لم يحصلوا على التدريب الملائم على الجمارك. فعلى سبيل المثال، وُزِّع في بوغو، على الحدود مع مالي، منذ بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حوالي ٢٠ عنصرا من العاملين في الجمارك، ينتمي ١٥ عنصرا منهم للقوات المسلحة السابقة التابعة للقوى الجديدة. إن انعدام التدريب والخبرة لدى عناصر تلك القوات التي يتولى أفرادها رصد الحدود قد تنشأ عنه عواقب تضر بمدى استدامة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية.

١٠٢ - وعلى الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، لا يتسنى لموظفي الجمارك العمل بأمان وفعالية بسبب استمرار التهديدات التي تشكلها عناصر الحراسة المسلحة الذين يعينهم رجال الأعمال الخاصة المحليون. وعلى إثر ذلك، هناك مخاطر متزايدة بحدوث انتهاكات لنظام الجزاءات نتيجة انعدام الرقابة الملائمة.

١٠٣ - فعلى سبيل المثال، هناك ٤٥ عنصرا من عناصر الجمارك يعملون في وانغولودوغو ولالرابا، بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو، منهم حوالي ٣٠ عنصرا من عناصر القوات المسلحة السابقة التابعة للقوى الجديدة. وتواجه تلك العناصر محاولات تهريب الأسلحة والبنزين والبن والكاكاو، مما يلحق الضرر بإيرادات الجمارك. ويخضع في الوقت الراهن معظم المواقع المتقدمة قرب الحدود مع بوركينا فاسو لسيطرة رجال مسلحين مجهولي الهوية.

١٠٤ - وهناك تزايد في إقامة المتاريس المتحركة. ويتولى أفراد يرتدون زيا رسميا تحصيل الضرائب باسم قادة المناطق ونظام La central رغم أن ذلك النظام قد أُلغي رسميا، لكن سيستمر تحصيل الإيرادات في إطاره لحين إعادة توحيد النظام المالي في كوت ديفوار[٤].

١٠٥ - ولم تُوزَّع بعد عناصر الجمارك غربي كوت ديفوار بسبب حالة الأمن. وأبلغ المدير العام للجمارك في كوت ديفوار الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أن من المتوقع أن يبدأ في الأسابيع المقبلة توزيع موظفي الجمارك. وفي الغرب، يتولى ما يعرف باسم Dozos[٥]، مهمة توفير الأمن للمواطنين. وما زالت الحدود مع ليبريا غير آمنة، ويقوم أفراد الميليشيات والمرتزقة الموالون للرئيس السابق باغبو بارتكاب أعمال إجرامية بلا رادع قرب الحدود. ولا تتيح تلك الحالة الفرصة لتحصيل الضرائب ولا لأي نوع من أنواع رصد نقل البضائع.

١٠٦ - وفي القطاع الشرقي من البلد، في نوى، جرى توزيع عناصر الجمارك الحكوميين، رغم أن عناصر القوات الجمهورية التابعة لكوت ديفوار ما زالت تراقب بعض الأنشطة المتصلة بالجمارك. وفي منطقة أبويسو، تخضع المنطقة لسيطرة العناصر الشابة المسلحة، التي ربما يكون تسليحها قد بدأ خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات.

(٤) الإعلان الصادر عن العميد بامبا سينيما في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١؛ المصدر: http://Côte-d-ivoire.en24heures.com/les-forces-nouvelles-percevront-encore-des-taxes-pour-un-certain-temps-declare-le-colonel-major-bamba-sinima.

(٥) هم الصيادون العاديون الذين تخولهم الإدارة المحلية مهمة حماية المواطنين، وعادة ما يعملون في شكل شركات. ويقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ٢ فرد يعملون غربي كوت ديفوار.

١٠٧ - وبسبب سوء الأحوال الأمنية، وعدم فرض رقابة على الحدود، وابتزاز الأموال بالطرق على نطاق ضيق من خلال المتاريس المتنقلة والثابتة، يساور الفريق القلق إزاء احتمال نقل الأسلحة والذخيرة من البلدان المجاورة إلى كوت ديفوار.

باء - حالة النقل

١٠٨ - لا تزال البضائع العابرة توفر العديد من الفرص أمام الأطراف الإيفوارية لكسب الأموال بطريقة غير مشروعة (انظر الفقرات ٢١٥-٢٢٣ من الوثيقة S/2011/272). وخلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات، تضاءل كثيرا مستوى معاملات التجارة العابرة بسبب الأعمال العدائية والجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الموانئ. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، توقفت جميع المعاملات حتى الأسبوع التالي لاعتقال الرئيس السابق باغبو. فقد استؤنفت بعد ذلك رحلات التجارة العابرة تحت حماية القوات الجمهورية التابعة لكوت ديفوار، حيث وصلت إلى المستويات العادية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١.

١٠٩ - ويتولى مكتب شركات الشحن الإيفواري رصد التجارة العابرة من موانئ أبيدجان وسان بيدرو إلى الدول المجاورة ومنها غانا. وقد عانى ذلك المكتب كثيرا من الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات وكان على وشك الإفلاس. وقد أعيد هيكلة ملاك موظفيه وأصبح هناك مجلس إدارة جديد منذ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١. وقد تعرضت فروع المكتب ومركباته للنهب في الجزء الشمالي من البلد.

١١٠ - ولم يطرأ تغير على مستوى ضرائب التجارة العابرة المتجهة إلى مالي وبوركينا فاسو (انظر S/2011/272، الجدول ٧). إضافة إلى ذلك، تتولى عناصر القوات المسلحة السابقة التابعة للقوى الجديدة عند المتاريس المتحركة تحصيل الضرائب التي يفرضها قائد المنطقة. وهناك أيضا نقاط تفتيش إضافية بين تيبيسو وبواكيه لم تكن قائمة من قبل. ويأمل مكتب شركات الشحن أن تختفي جميع نقاط التفتيش بحلول نهاية عام ٢٠١١ إذا استطاعت الإدارة الرسمية توزيع موظفيها في الشمال.

١١١ - ومن بين مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية تسدده جهات النقل مقابل الحراسة التي يوفرها مكتب شركات الشحن الإيفواري، ما زال يتعين سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ فرنك إلى نظام La Central نقدا دون تلقي إيصالات رسمية[٦]، ويحتفظ المكتب بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ فرنك. ولا تعترف السلطات الحكومية الجديدة رسميا بهذا النظام، ولكنها تتغاضى عنه لحين التوصل إلى اتفاق جديد.

(٦) كان المبلغ الذي يُسدد سابقا إلى نظام La Central هو ٧٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

١١٢ - وحسب ما ذكره ممثلو المكتب، وُزِّع موظفو الجمارك في بواكيه وفركسيدوغو، بيد أن مكاتب الجمارك لم تبدأ عملها بعد. وتقول جهات النقل أنه يتعين عليهم سداد ضرائب إضافية مقابل كل سيارة شحن مباشرة إلى مكاتب قائد المنطقة عن طريق وسطاء؛ حيث تتراوح القيم المسددة مقابل كل سيارة شحن ما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ولم تكن تلك الضرائب الإضافية تُسدد قبل الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات عام ٢٠١١.

١١٣ - ويعتزم مكتب شركات الشحن الإيفواري إعادة تنظيم ومواءمة تكاليف النقل في أبيدجان ذهابا وإيابا، مع توحيد المبلغ الذي تسدده جهة النقل بضمانات من وزارة النقل. وقد بدأ موظفو المكتب فعلا متابعة سير سيارات الشحن باستعمال أجهزة التتبع في النظام العالمي لتحديد المواقع المملوكة للمكتب بدءا من أبيدجان وحتى بوركينا فاسو.

١١٤ - واستنادا إلى ما ذكر أعلاه، يساور الفريق القلق إزاء عدم إشراف سلطات الدولة على نقل الشحنات إلى البلدان المجاورة ذهابا وإيابا. ويرى الفريق أنه استنادا إلى تقييم مدى كثافة حركة المرور العابر للشحنات بين بوركينا فاسو ومالي قبيل الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات، يتعين أن تكون تلك التجارة قد حققت إيرادات ضخمة. وليس بوسع الفريق أن يستبعد إمكانية أن تكون تلك الإيرادات قد استعملت في شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة إخلالا بالحظر المفروض (انظر الفقرة ٤٠٥ من الوثيقة S/2011/271).

١١٥ - ويكرر الفريق أيضا تأكيد أن سيارات الشحن المكدسة بالبضائع القادمة من بوركينا فاسو ومالي لا تستوفي معايير الشحن الدولية، وهو ما ينم عن أن موظفي الجمارك على كلا جانبي الحدود لا ينفذون الوظائف الموكلة إليهم لدى تفتيش تلك السيارات. وفي ظل غياب أعمال التفتيش الملائمة، يبدو أن الواقع هو أن موظفي الجمارك في بوركينا فاسو ومالي إما غير راغبين في تنفيذ التدابير الكفيلة بفرض رقابة فعالة على الأصناف الخاضعة للحظر، أو ليس لديهم القدرة على أداء تلك الوظائف.

جيم - قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الرصد

١١٦ - تواصل خلية الحظر المتكامل التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد الموانئ والمطارات في أبيدجان. وتؤدي أيضا فرقة عمل الاستجابة السريعة التابعة للخلية أعمال تفتيش إضافية. وقد شدد الفريق في تقريره السابق على الحاجة إلى أن تنفذ البعثة عمليات تفتيش فعلية للشحنات استنادا إلى استراتيجية تقييم المخاطر (انظر S/2010/179، الفقرتان ١٢٢ و ١٥٥؛ وS/2011/271، الفقرات ٤١١-٤١٤).

دال – وسطاء المرور العابر

١١٧ – سلط الفريق الضوء أيضا، في تقاريره السابقة، على الدور المهم الذي قد يكون وسطاء المرور العابر، وهيئة الجمارك التابعة لوزارة الدفاع، قد اضطلعوا به في تنظيم واردات الأسلحة إلى النظام السابق في نهاية المطاف. ورغم عدة محاولات، لم يتسن للفريق الحصول على إحصاءات الواردات التي تمت عبر وسطاء المرور العابر (انظر S/2011/272، الفقرات ٢٢٧-٢٣١).

١١٨ – ويرى الفريق، من وجهة نظره، أن وسطاء المرور العابر قد اضطلعوا بدور سلبي أثر في إنفاذ الحظر لأن سلطات الجمارك الإيفوارية ليس بوسعها فرض رقابة على وارداتها من المعدات الموردة لصالح وزارة الدفاع. ويعلم الفريق فعلا على الأقل أنه كان يجري استيراد مركبات وأجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية ومواد عسكرية عن طريق وسطاء المرور العابر للاستعمال العسكري فحسب، مما يشكل إخلالا جلياً بنظام الجزاءات (انظر S/2011/272، المرفق الثامن).

١١٩ – وخلال الولاية الراهنة، حصل الفريق، بعد العديد من الطلبات في السنوات السابقة، على إمكانية الاطلاع على قوائم تلك الواردات عن عام ٢٠١٠ بفضل التعاون الذي أبدته الإدارة الجديدة للجمارك.

١٢٠ – وتتألف القائمة من ١٧٠ سجلا من سجلات الواردات قام بإعدادها الشركات والأفراد. وتتضمن البضائع المستوردة أنواعا شتى من المتفجرات والأسلحة والذخيرة والقنابل العادية واليدوية ومواد أخرى. وتظهر تلك القائمة بجلاء أن وسطاء المرور العابر قد انتهكوا نظام الجزاءات عن عمد.

١٢١ – وعلاوة على ذلك، تُظهر القائمة أن وسطاء المرور العابر قد تجاوزوا الولاية الموكلة إليهم وقاموا بأعمال وكالات الشحن لصالح الشركات الخاصة والأفراد. وسيجري الفريق مزيدا من التحقيقات التي سيسعى جاهدا من خلالها إلى تبيان الأغراض التي استعملت فيها الأموال المحققة من تلك الأنشطة.

١٢٢ – وعليه، يعتزم الفريق أن يعرض في تقريره الختامي كامل المعلومات والتحليلات فيما يتعلق بجميع الوثائق التي سيتاح له الاطلاع عليها بصدد أنشطة وسطاء المرور العابر.

هاء – اقتناء المركبات المخصصة للاستعمال العسكري

١٢٣ - إن الدور المهم الذي أدته المركبات المخصصة للاستعمال العسكري خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات في كوت ديفوار يبرهن على وجود مبرر لمشاعر القلق التي أعرب عنها الفريق في تقاريره السابقة بصدد قيام القوات المسلحة وقوات الأمن في كوت ديفوار باقتناء المركبات. ويرى الفريق أن المركبات المخصصة للاستعمال العسكري هي عناصر تفضي إلى مضاعفة القوة على نحو خطير (انظر S/2011/272، الفقرات ٢٣٢-٢٣٩). ويجري الفريق تحقيقات عن احتمال حدوث مبيعات للمركبات خلال الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات إخلالا بنظام الجزاءات.

١٢٤ - ويؤكد الفريق أنه، وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، ينبغي أن تُقتنى المركبات المخصصة للاستعمال العسكري من خلال طلب إعفاء ترسله الحكومة إلى لجنة الجزاءات.

واو – طلبات الإعفاء من الحظر المفروض على الأسلحة

١٢٥ - تحقيقا لأغراض المتابعة ورصد مدى الامتثال للحظر، فإن أي صنف يُستورد إلى كوت ديفوار من خلال إجراء الإعفاء، وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، ينبغي إرسال إخطار بشأنه مقدما إلى خلية الحظر المتكامل التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإلى فريق الخبراء إذا اقتضى الأمر، مشفوعا بجميع التفاصيل عن ذلك الصنف، بما يشمل تفاصيل عن النقل.

ثامنا – الجزاءات المفروضة على الأفراد

١٢٦ - يواصل الفريق التحقيق في مدى حدوث انتهاكات للجزاءات المحددة الأهداف المفروضة على الأفراد وفقا للتدابير المفروضة بالفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والتي مُددت بالفقرة ١ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وعدلت بالفقرة ٤ من القرار ذاته. وهؤلاء الأفراد هم السيد تشارلز بليه غوديه، والسيد إيوجين نغورانغ دجوييه، والسيد مارتين كواكو فوفيه.

١٢٧ - إضافة إلى ذلك، فرضت أيضا جزاءات محددة الأهداف على السيد لوران باغبو، والسيدة سيمون باغبو، والسيد ديزيريه تاغرو، والسيد باسكال أفي نغويسان، والسيد ألسيديه دجيدجيه، وذلك وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)[٧].

(٧) انظر www.un.org/sc/committees/1572/listtable.html.

ألف – تشارلز بليه غوديه

١٢٨ – اطلع الفريق على التقارير الإعلامية التي تشير إلى أن السيد بليه غوديه موجود خارج البلد، مما يشكل انتهاكا جليا للحظر المفروض على سفره. وفي مقابلة مع الصحافة جرت في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، أصر السيد بليه غوديه على الرأي القائل بأنه ''مقيم في المنفى''[٨].

١٢٩ – وقد نبه الفريق إلى أن السيد بليه غوديه ما زال يمارس من موقعه الراهن قيادة مجلس عموم أفريقيا للشباب الوطنيين، وأنه يعتزم إعادة تنشيط شبكته السياسية في كوت ديفوار.

١٣٠ – وتلقى الفريق معلومات موثوق بها تشير إلى أن السيد بليه غوديه قد انتحل هويات مختلفة ومن المحتمل أنه يتحرك متجولا في بعض البلدان المجاورة لكوت ديفوار.

١٣١ – وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أصدرت الحكومة قرارا دوليا يطالب باعتقال السيد بليه غوديه بسبب ارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

باء – إيوجين نغوران كواديو دجوييه

١٣٢ – أبلغت وزارة العدل في كوت ديفوار الفريق أنه لم تُتخذ حاليا إجراءات قضائية ضد السيد دجوييه، وأنه يبدي التزاما بإجراء عملية المصالحة، وقدم المساعدة على تنفيذ عملية نزع سلاح عناصر مجلس عموم أفريقيا للشباب الوطنيين في منطقة يوبوغون – أبيدجان.

جيم – السيد مارتين كواكو فوفييه

١٣٣ – يلاحظ الفريق أن الحكومة الراهنة قد عينت السيد فوفييه في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ قائدا عسكريا للمنطقة العاشرة من البلد وأنه يقيم في كورهوغو.

١٣٤ – وخلال اجتماع عقد مع وزارة العدل في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أُبلغ الفريق أنه ينبغي تقديم أي استفسارات عن احتمال ارتكاب السيد فوفييه انتهاكات للجزاءات المفروضة على الأفراد إلى وزارة الدفاع وليس وزارة العدل.

دال – لوران باغبو

١٣٥ – أُبلغ الفريق، في اجتماع مع وزارة العدل عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن السيد باغبو قد أدين بارتكاب جرائم اقتصادية ضد دولة كوت ديفوار. وتردد أن السيد

(٨) المصدر: http://news.abidjan.net/h/407872.html.

باغبو رهن الإقامة الجبرية في مرفق عسكري قرب مدينة كورهوغو، بمنطقة تخضع لسيطرة السيد فوفييه.

هاء – سيمون باغبو

١٣٦ - أُبلغ الفريق في اجتماع مع وزارة العدل عقد في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن السيدة باغبو قد أدينت أيضا بارتكاب جرائم اقتصادية ضد دولة كوت ديفوار. وقيل إن السيدة باغبو رهن الإقامة الجبرية في أُديينيه. وذكر المدعي العام أن السيدة باغبو ستنقل قريبا إلى السجن المحلي.

واو – ديزيريه تاغرو

١٣٧ - أبلغت وزارة العدل الفريق أن السيد تاغرو قد وافته المنية في أبيدجان يوم ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١. ويفهم الفريق أن اللجنة قد طلبت تأكيدا من السلطات الإيفوارية في هذا الصدد.

زاي – باسكال أفي نغويسان

١٣٨ - أبلغت وزارة العدل الفريق أن السيد نغويسان قد أُدين بارتكاب جرائم اقتصادية، وبتهديد الدفاع القومي، وإنشاء عصابات مسلحة، والمشاركة في حركة عصيان وتمرد، والتآمر ضد سلطة دولة كوت ديفوار. وتردد أنه رهن الاعتقال حاليا في بلدة بونا.

حاء – ألسيديه دجيدجيه

١٣٩ - أُبلغ الفريق أن السيد دجدجيه، الممثل السابق لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، رهن الاعتقال حاليا في سجن بونديالي. وهو معرض للإدانة بارتكاب جرائم اقتصادية وتهديد أمن الدولة، وارتكاب جرائم دموية وسرقة في كوت ديفوار.

تاسعا – التوصيات

ألف – المالية

١٤٠ - يوصي الفريق بأن تواصل حكومة كوت ديفوار تحسين تعاونها مع فريق الخبراء، لا سيما بتقديم معلومات عن نتائج مراجعة حسابات الوكالات والشركات الحكومية، بهدف زيادة الشفافية المالية والاقتصادية، وأن تعيد تأكيد استعدادها الامتثال لنظام الجزاءات.

١٤١ - كما يوصي الفريق الحكومة بأن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل فعالية الإسراع بوتيرة عملية التوحيد المالي ومركزية النظام المالي بغية تجنب احتمال تحويل مسار الأموال انتهاكا لنظام الجزاءات.

باء - الماس

١٤٢ - يرى الفريق أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في كوت ديفوار، التي لم يتحقق فيها بعد إعادة هيكلة قطاع الأمن وإعادة توحيد الدولة فعليا، تستدعي مواصلة الحظر المفروض على الماس الإيفواري عملا بالقرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، لا سيما في ظل تعطل الهيكل الإداري وسلطة الدولة اللازمين للإشراف على أنشطة التعدين في القطاع الشمالي من البلد.

١٤٣ - ويوصي الفريق بأن تقدم حكومة كوت ديفوار طلبا رسميا إلى رئيس عملية كيمبرلي لدعوة وفد من خبراء العملية إلى تقييم التدابير التي اتخذتها الحكومة الإيفوارية سعيا إلى إقامة نظام شفاف وفعال ويمكن التحقق منه يكفل تنفيذ نظام شهادات المنشأ.

١٤٤ - كما يوصي الفريق بأن تواصل الحكومة التشارك وتبادل المعلومات مع جميع الجهات المعنية بقطاع الماس، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية من قبيل فريق البحوث وأنشطة الدعوة لصالح صناعة استخراج المعادن، ومع مجموعة أصدقاء كوت ديفوار بهدف إجراء حوار يكون من شأنه مساعدة الحكومة على مكافحة تهريب الماس.

جيم - الجمارك والنقل

١٤٥ - يوصي الفريق بضرورة أن تمضي قدما خلية الحظر المتكامل التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك فريق الخبراء إذا استلزم الأمر، لدى وصول الأسلحة والمواد ذات الصلة وكذلك المركبات إلى كوت ديفوار، نحو إجراء فحص فعلي للأصناف، وأي رسائل تتعلق بطلبات الإعفاء، قبل حيازة أي شركة شحن أو جهة استلام لتلك الأصناف.

١٤٦ - كما يوصي الفريق بأن تستعين عملية الأمم المتحدة بخبير استشاري في الجمارك كي يعمل بشكل دائم في خلية الحظر المتكامل التابعة لها بغية تحسين قدرتها على الرصد.

١٤٧ - ويوصي الفريق أيضا بأن تعمل البلدان المجاورة لكوت ديفوار، لا سيما بوركينا فاسو ومالي، على إنفاذ ضوابط جمركية أكثر صرامة على جميع شحنات المرور العابر المتجهة نحو أراضي بوركينا فاسو أو الخارجة منها.

دال – الجزاءات المفروضة على الأفراد

١٤٨ – يوصي الفريق بأن تلزم الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المجاورة لكوت ديفوار، جانب الحذر وأن تعمل على إنفاذ الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن على الأفراد، حسب المبين في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والتي مُددت بالفقرة ١ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وعدلت بالفقرة ٤ من القرار ذاته والفقرة ١٢ من القرار ١٩٧٥ (٢٠١١).

١٤٩ – ويوصي الفريق أيضا بأن تستطلع لجنة الجزاءات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) مسألة إعداد المذكرات الخاصة بين الإنتربول والأمم المتحدة فيما يختص بالأفراد المدرج أسماؤهم في قائمتي حظر السفر وتجميد الأصول.

المرفق الأول

الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء والمشاورات التي أجراها في إطار ولايته

Belgium

Government

Ministry of Foreign Affairs

Multilateral and bilateral entities

European Commission; Chair of the Kimberley Process Working Group on Monitoring; Antwerp World Diamond Centre; Chair of Kimberley Process Working Group of Diamond Experts

Côte d'Ivoire

Government

Ministry of Defence; Ministry of the Interior; Ministry of Public Function; Ministry of Water and Forestry; Ministry of Justice; Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Economic Infrastructure; Ministry of Mines and Energy; Chief of Staff of FRCI; General Directorate of Customs; General Directorate of Taxation; General Directorate of Mines and Energy

Diplomatic missions

Embassy of Belgium; Embassy of France; Embassy of the United States of America

Multilateral and bilateral entities

Force Licorne; UNOCI; International Cocoa Organization

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

The Netherlands

International Criminal Court

United States of America

Government

Department of State; Department of the Treasury; United States Geological Survey

المرفق الثاني

الصور الأرضية والجوية لحقول الماس الرئيسية في منطقة سغويلا

Figure I:
Aerial view of Forona deposits

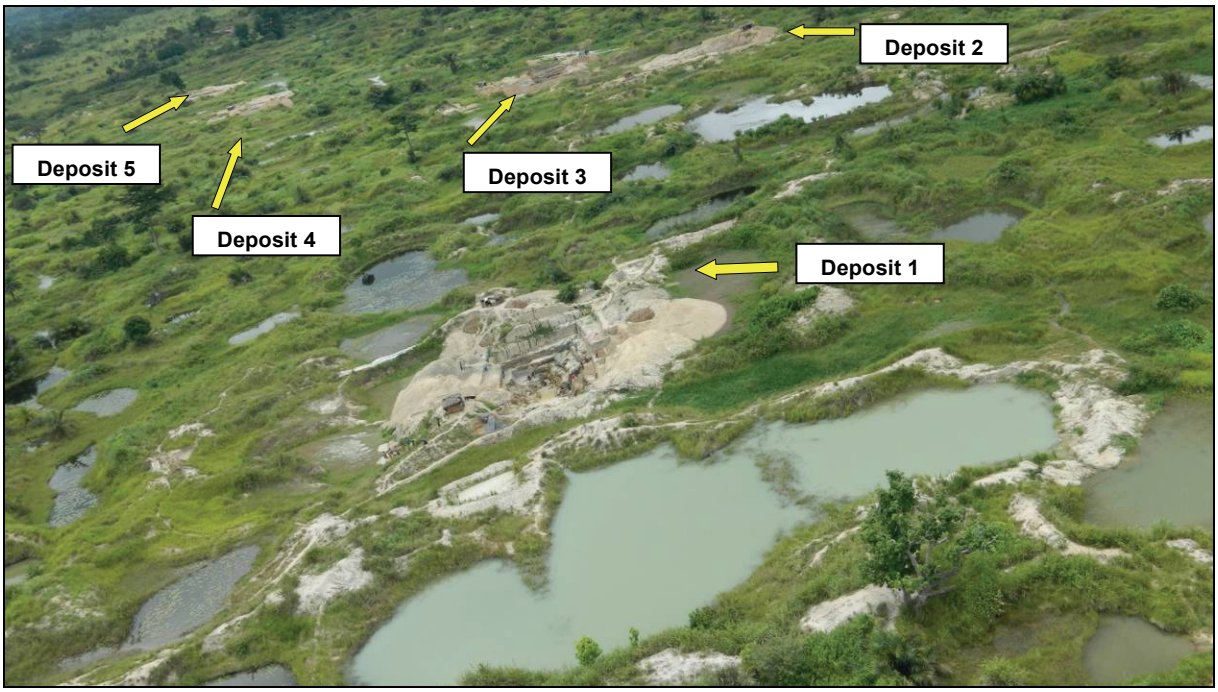

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure II:
Aerial view of Forona; close-up of deposit no. 1

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure III:
Aerial view of Forona; close-up of deposit no. 2.

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure IV:
Forona: ground view of deposit no. 1. (latitude/longitude: 08°07.798´N; 006°37.068´W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure V:
Piles of diamondiferous gravel stored on site for future washing

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure VI:
Aerial view of Diarabana dyke (latitude/longitude: 08°11.050′N;006°35.774′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure VII:
Ground view of Diarabana dyke

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure VIII:
Diarabana dyke: pile of diamondiferous gravel

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure IX:
Bobi dyke (latitude/longitude: 08°10.539′N; 006°34.020′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure X:
Bobi dyke

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XI:
Zanda Ramka deposit (latitude/longitude: 08°09.394′N; 006°34.173′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XII:
Mounds of washed gravel leftover from previous SODEMI operation. (latitude/longitude: 08°08.307′N; 006°34.879′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XIII:
Dualla deposit (latitude/longitude: 08°08.239′N; 006°34.857′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XIV:
Dabanani deposit (latitude/longitude: 08°08.409′N; 006°35.064′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XV:
Djibeni deposit covered by vegetation and water as a result of the rainy season. (latitude/longitude: 08°08.473′N; 006°34.419′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.

Figure XVI:
Wongué deposit: diamondiferous gravel grouped into piles for later washing (latitude/longitude: 08°15.385′N; 006°36.961′W)

Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire.